سباعية الوساطة الفنية تلتقي «فنية البورصة» وناسداك اليوم

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن سباعية الوساطة الفنية المكلفة بمناقشة فنيات نظام التداول الآلي الجديد ستجتمع مع اللجنة الفنية للسوق ومسؤولي «ناسداك أو أم أكس» اليوم وذلك لمعرفة تطورات إصلاح عيوب النظام الجديد وكيفية علاجه بعد رفع أكثر من 12 ملاحظة للكثير من التساؤلات التي أثارتها اختبارات النظام مع شركات الوساطة. وقالت إن جدول الأعمال المتوقعة مناقشته مع فنية البورصة وناسداك سيتناول موضوعات أخرى بجانب ملاحظات شركات الوساطة على النظام والتأكيد على جاهزية الشركات فنيا لتطبيق النظام وانه ليس لديها أي مشكلات للتعامل مع النظام.

● عمر راشد

استمرار ارتفاعها واستقرار نمو محافظ الإقراض دليل على ضعف البيئة الاستثمارية

6 عوامل تدفع إجمالي الودائع بالبنوك للارتفاع 6٪ في النصف الأول

تؤكد لغة الأرقام على ان البيئة الاستثمارية في الكويت غير مواتية للاستثمار في الوقت الراهن، فإجمالي الودائع لدى البنوك ارتفع خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 4,4٪، حيث بلغ 39,01 مليار دينار وذلك مقابل 37,3 مليار دينار في نهاية عام 2010، في حين بلغ إجمالي القروض في نهاية الربع الأول من العام الحالي 27,8 مليار دينار مقابل 27,5 مليار دينار في نهاية 2010 بنسبة ارتفاع طفيفة بلغت 0,9٪.

وتوقعت مصادر مصرفية من خلال «الأنباء» أن يشهد إجمالي الودائع ارتفاعا بنسبة تتراوح بين 5 و6٪ مع نهاية النصف الأول من 2011.

وما يلفت الانتباه في هذا الإطار هو أنه رغم تدني سعر الفائدة إلا ان هناك ارتفاعا مستمرا في حجم الودائع لدى البنوك المحلية، وكذلك رغم قيام بنك الكويت المركزي برفع سقف الإقراض من 85٪ إلى 100٪ مقابل الودائع، إلا ان هناك ضعفا شديدا في حجم التسهيلات الائتمانية وهو ما تجلى من خلال الزيادة التي تكاد لا تذكر في إجمالي القروض بنهاية مارس 2011 مقارنة مع نهاية ديسمبر 2010.

وعند مقارنة الأوضاع في الوقت الراهن مع فترة الرواج والإقبال الجنوني على الاقتراض قبل الأزمة، حيث كانت البنوك المحلية تتجاوز سقف الإقراض مقابل الودائع لديها والذي كان يقدر بـ 80٪ لتصل الى نحو 140٪ لدى بعض البنوك، نجد ان هناك فرقا كبيرا تبرهن عليه الزيادة الواضحة والمتوقعة في حجم الودائع خلال الفترات المالية المقبلة، والاستقرار النسبي على مستوى نمو محافظ القروض لدى البنوك المحلية.

وذكرت المصادر المصرفية ان توقعاتهم لزيادة نسبة الودائع مع نهاية النصف الأول من العام الحالي مبنية على 6 أسباب هي:

1. توقف الإقراض في تعاملات الأوراق المالية بسبب تدني قيم الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية خاصة ان كثيرا منها باتت تتداول بقيمة تتراوح بين 20 و50٪ من قيمتها الاسمية.
2. محدودية الفرص الاستثمارية في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، خاصة في ظل تردي أوضاع البورصة.
3. غموض مصير ملف التنمية بعد استقالة عراب التنمية الشيخ أحمد الفهد، وهو ما يعني توقف الإنفاق الحكومي الذي كان سينعش الاقتصاد المحلي من خلال طرح المشاريع التي كان من الممكن ان تستقبل سيولة ضخمة من السيولة المكدسة لدى البنوك في الوقت الراهن.
4. عدم اتضاح الرؤى المستقبلية لاقتصاد البلد وعدم وجود محفزات للاستثمار في القطاعات الاستثمارية الأساسية في البلاد وتحديدا في قطاعي الأسهم والعقار.
5. استمرار التأزيم السياسي واستمرار انعكاساته السلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية.
6. قناعة المودعين بأن البنوك تعد الملاذ الآمن لتجنب المخاطر الناجمة عن الاضطرابات في المنطقة والتي أثرت على الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في دولة المنطقة.

ولفتت الى ان استمرار السياسة الائتمانية المتشددة في منح القروض كان وراء النمو المتدني للغاية في محفظة القروض لدى البنوك، حيث أدت السياسة الرقابية الجديدة على البنوك الى احتساب مخصصات على القروض لتجنب أي تعثرات محتملة، كما ان كثيرا من البنوك ربطت عملية الإقراض بالنسبة للشركات بحتمية الحصول على عقود لمشاريع جديدة وهو الأمر الذي تأثر جراء الضعف الملحوظ في تنفيذ خطة التنمية.

وأشارت الى ان استمرار الحركة الائتمانية على ما هي عليه يعكس وضع الحركة الاستثمارية في الكويت وما تشهده من ضعف على مستوى نمو الأعمال.

وأوضحت المصادر ان زيادة إجمالي الودائع لدى البنوك سواء على مستوى ودائع العملاء أو ودائع المؤسسات والهيئات الحكومية تدل على وجود خمول كبير في جميع القطاعات الاقتصادية، بمعنى انه لا توجد قنوات استثمارية قادرة على استيعاب الأموال المتوافرة، ومن ثم توجيهها الى البنوك رغم تدني مستوى سعر العائد على الودائع المصرفية.

وأفادت المصادر بأن زيادة الودائع تشكل عبئا ثقيلا على البنوك للوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها مقابل هذه الودائع، وهو الأمر الذي يدفعها الى البحث عن فرص استثمارية في الخارج، مؤكدة ان هذا الأمر غير مستحب خاصة ان الكويت في أمس الحاجة الى استثمار الأموال الكويتية في الداخل.

ودعت المصادر الى ضرورة رفع مستوى الأداء الاقتصادي من خلال إقرار القوانين الاقتصادية التي من شأنها تحريك العجلة الاقتصادية، وتنشيط سوق الكويت للأوراق المالية كونه الوعاء الأكبر الذي يتلقى الأموال سواء من الأفراد أو الشركات أو المؤسسات الحكومية كالتأمينات وشؤون القصر وغيرها.

وشددت على ضرورة تفعيل كل القطاعات وعدم الاعتماد على سوقي الأسهم والعقارات فقط للاستثمار، مطالبة بتفعيل القطاعات الأخرى مثل الصناعي والخدمي، فضلا عن قطاع البناء والتشييد، والعمل على معالجة قوانين الـ B.O.T والـ P.P.P وغيرهما من القوانين التي تشجع الاستثمارات في جميع القطاعات، على ان تكون هناك مرونة من نواب مجلس الأمة مع الحكومة وان يتركوها تعمل ثم يحاسبونها.

● شريف حمدي

قاعدة ودائع العملاء

قالت مصادر ان قاعدة ودائع العملاء شهدت خلال الربع الأول من العام الحالي أعلى نسبة نمو منذ بدء انعكاس تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد المحلي، لافتة الى ان المنحة الأميرية والتي تقدر بنحو 1,1 مليار دينار كان لها دور كبير في هذا النمو.

رفع سقف الإقراض

لفتت مصادر الى ان خطوة «المركزي» برفع سقف الإقراض الى 100٪ نسبة الى الودائع تعتبر إيجابية ولكنها تحتاج الى عوامل دفع مساندة، فزيادة نسبة الإقراض لن تؤتي ثمارها مهما زادت مادامت البيئة الاستثمارية في الكويت على شاكلتها الحالية.

أكد أن «التجارة» لم تعترض على توزيع 25٪ منحة

المطوع لـ «الأنباء»: 14٪ معدل نمو مبيعات «القرين لتجارة السيارات» للنصف الأول

كشف رئيس مجلس إدارة شركة القرين لتجارة السيارات أحمد المطوع عن تحقيق الشركة النسبة الأعلى من حيث النمو على مستوى موزعي السيارات الكورية داخل الكويت، لافتا الى أن الشركة تستهدف من وراء زيادة رأسمالها الذي تم إقراره في عموميتها الأخيرة عن زيادة خدمات ما قبل البيع وزيادة عدد الورش.

وأضاف المطوع في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن الشركة تمكنت من تحقيق 14٪ معدل نمو في النصف الأول، مستدركا بأن الشركة حققت أرقاما قياسية في حجم المبيعات في 2010 لم تحققه منذ تأسيس الشركة في 1984، آملا تحقيق رقم قياسي جديد في 2011.

وقال ان دعم الشركة لرأسمالها يعطيها مزيدا من الثقة أمام الجهات الممولة والتي تعزز تواجدها في السوق المحلي مقارنة بالشركات الأخرى.

ولفت المطوع الى أن الشركة تسعى لبناء مراكز خدمات بيعية في الشويخ والري، ونسعى للعمل على التواجد في أماكن متنوعة في الكويت وهي مرحلة مهمة لتوسعات كبرى سيتم الإعلان عنها.

وفيما يتعلق بالحصة السوقية للشركة، قال المطوع انه على الرغم من الأزمة السياسية التي تعيشها دول الإقليم في مصر والعراق وسورية وهم من العملاء المهمين للشركة إلا أن القرين لتجارة السيارات تمكنت من أن تحتل الصدارة في توزيع السيارات الكورية داخل الكويت، مبينا أن الشركة قامت ببيع 8000 سيارة في 2010.

وقال حصتنا السوقية في المرتبة الأولى على السيارات الكورية، قائلا نسعى في السنة الحالية لتخطي هذا السقف من خلال استراتيجية بيعية متنوعة تسعى لتعزيز التواجد على مستوى قطاع السيارات.

وردا على سؤال حول أداء قطاع السيارات في الكويت قال المطوع ان هناك مؤشرات جيدة على تحسن السوق، مبينا أن السوق في السنة الماضية دون 90 ألف سيارة إلا أن الشهرين الأخيرين ورغم الأزمة الموجودة في اليابان إلا أن تسجيل السيارات الشهري شهد ارتفاعا كبيرا وفي تقديري أنه في حال استمرار السوق على نفس الوتيرة فإن العام الحالي سيشهد معدلات نمو تصل إلى 15٪ مقارنة بعام 2010.

ولفت الى أن من بين الأسباب التي أدت لارتفاع معدلات البيع المنحة الأميرية الأخيرة وزيادة الرواتب وإقرار الكادر وهو ما دفع معدلات البيع للزيادة على مستوى قطاع السيارات.

وأكد المطوع أن مشاريع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ستنعش أداء قطاع السيارات وخاصة قسم الشاحنات، لافتا الى أن المهندسين سيعززون من الطلب خلال المرحلة المقبلة على السيارات بمختلف أنواعها ومن ثم فإن تحريك الأداء الاقتصادي من خلال الإسراع بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية سوف يعزز بلا شك من أداء قطاع السيارات.

واستدرك بأن الشركة لا تعاني من أي مشكلات تمويل مع البنوك، وأن فتح خطابات الاعتماد ليس لدينا مشكلة معها باعتبار الشركة قطاعا خدميا، مؤكدا أن الشركات الاستثمارية هي من تعاني شح التمويل مع البنوك بسبب تراجع قيم أصولها السوقية.

ولفت الى أن القوانين المنظمة لعمل البيئة الاستثمارية في الكويت لا تعطي المجال للقطاع الخاص والذي يعد الترمومتر والنبض الحقيقي للعمل الاقتصادي في أي دولة، مشيرا إلى أن هناك قرارات بحاجة لمراجعة حقيقية من جانب العاملين في السوق.

وضرب المطوع مثلا على قانون العمل والعمال بالقول ان هذا القانون ناقض سياسات الدولة الرامية لتكويت الوظائف حيث منح مزايا للوافدين ورفع من تكلفة المنتج على المستهلك، مبينا أن بعض مواد القانون غير دستورية حيث فرق بين المواطنين من خلال منح المرأة 4 شهور اجازة وضع وغير المسلمة 3 أسابيع.

وحول معدل النمو الذي تمكنت الشركة من تحقيقه في النصف الأول، بين المطوع أن الشركة لديها استراتيجية واضحة للعمل تعمل على تطويرها وتحقيق تلك الأهداف كل 3 سنوات، مبينا أن الشركة حققت معدلات نمو تبلغ 14٪، لافتا الى أن أرقام 2010 قياسية منذ تأسيس الشركة في 1984، وسنسعى لتحقيق رقم قياسي جديد في حجم المبيعات بعد أن تجاوزنا الرقم المستهدف في 2010. ونفى المطوع أن تكون وزارة التجارة والصناعة قد اعترضت على توزيع 25٪ أسهم منحة، لافتا أن الجمعية العمومية العادية أقرت توزيع 25٪ منحة و15٪ نقدا في الوقت الذي تعاني كثير من الشركات من شح السيولة وعدم القدرة على التوزيع في ظل أوضاع السوق الحالية ما يؤكد على ريادة الشركة وقدرتها على التطور.

وقال ليس هناك سقف قانوني في التوزيع على المساهمين وما حدث هو اعتراض إحدى المساهمات خلال الجمعية العمومية على التوزيع وطلبت توزيعا نقدي بدلا من المنحة، مبينا أن من حق الشركة شراء 10٪ من أسهم الشركة.

● عمر راشد

أحمد المطوع

نسعى لتأسيس مراكز خدمة ما قبل البيع في الري والشويخ وسنعلن عن استثمارات جديدة في الوقت المناسب

العنزي: «الشبكة القابضة» تكتشف تملكها حصصاً في «المدى» و«الأسطول الماسي»

أوضح رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الشبكة القابضة نايف العنزي ان الاجتماعات المكثفة مع مدققي الحسابات كشفت عن تملك الشركة حصة أكثر من 5٪ في شركة المدى، و20٪ أخرى في شركة الأسطول الماسي.

وقال العنزي لـ«الأنباء»: ان الشركة تعيد قراءة البيانات المالية للشركة وتدقيقها من جديد، حيث ان هناك أصولا للشركة لم نتمكن من الوصول إليها بعد، وذلك بسبب تلاعب الإدارة السابقة للشركة.

وأكد على ان الشركة ستتعامل بكل شفافية ووضوح فيما يتعلق بدراسة البيانات المالية للشركة للوقوف على ما تم فيها خلال مرحلة المجلس السابق.

● أحمد يوسف

نايف العنزي

«أعيان» تخطر «المركزي» بفصل نشاطها «الاستثماري» عن «التمويلي»

كشفت مصادر لـ «الأنباء» عن اتجاه شركة أعيان للإجارة والاستثمار بإخطار بنك الكويت المركزي بفصل نشاطها الاستثماري عن التمويلي من خلال تحويل الشركة الأم إلى النشاط الاستثماري على ان تكون تابعة رقابيا لهيئة أسواق المال وعلى ان تقوم بتأسيس شركة جديدة للتمويل تابعة لبنك الكويت المركزي وفقا لتعميم «المركزي» الأخير بفصل الرقابة عن الاستثمار.

وقالت المصادر أن اتجاه الشركة نحو الفصل لإيمانها بأهمية الفصل الرقابي على أنشطتها خلال المرحلة المقبلة وبما يتيح للشركة مزيدا من التركيز على أنشطتها في الفترة المقبلة والذي سيعزز وضعها الاستثماري والمالي.

وفيما يتعلق بتدبير السيولة للشركة الجديدة والمقدرة بحوالي 15 مليون دينار، أفادت المصادر بأن الشركة ستحاول تدبير مسألة التمويل من خلال إحدى شركاتها التابعة والتي يزيد رأسمالها على 15 مليون دينار. وفي السياق ذاته، لاتزال «أعيان» بانتظار إفراج بنك الكويت المركزي عن ميزانية 2010 للبدء في إجراءات تحديد موعد الجمعية العمومية والتي ستمكن الشركة من البدء في تنفيذ خطة إعادة الهيكلة الرامية لوضع الشركة من جديد على المسار الصحيح.

● عمر راشد

«نفط الكويت» ترسي 3 مشاريع بقيمة 28 مليون دينار

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة في شركة نفط الكويت أن الشركة أرست 3 مشاريع الأسبوع الماضي بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 28 مليون دينار وذلك ضمن مجموعة كبيرة من المشاريع من المتوقع الإعلان عنها خلال الشهور المقبلة، مشيرة الى أن المشروع الأول بقيمة 18,5 مليون دينار وهو خاص بتقديم خدمات مناولة ومساعدة في مستشفى الأحمدي التابع للشركة.

وقالت المصادر أن المشروع الثاني الذي تم ترسيته خاص بإنشاء مجمع مكاتب لموظفي الشركة في حقل برقان الكبير وهو بقيمة 6,2 ملايين دينار وفازت به شركة «كويت داينمكس» المحدودة للمقاولات بعد تقدمها بأقل العروض المالية للمشروع منذ حوالي 4 شهور.

وذكرت المصادر ان المشروع الثالث فازت به شركة «امكو» للهندسة والإنشاءات بقيمة 3,2 ملايين دينار وهو خاص بإنشاء محطة تحويل جديدة للكهرباء في مخيم أم العيش وتحسين شبكة توزيع الكهرباء في المنطقة، مشيرة الى أن مدة تنفيذ المشروع ستكون في حدود 450 يوما من صدور أمر مباشرة العمل في المشروع.

تجدر الإشارة الى أن شركة نفط الكويت تسعى جاهدة لتنفيذ العديد من المشاريع المليارية خلال العام الحالي وذلك لتطوير احتياطي الكويت من الموارد الهيدروكربونية والبنية التحتية والمقدرة التشغيلية على أفضل وجه وذلك من أجل اقتناص الفرص المتاحة في السوق من خلال التركيز على المكامن الصعبة فنيا في منطقتي شمال وغرب الكويت والمحافظة على الطاقة الإنتاجية لمنطقة جنوب شرق الكويت.

● أحمد مغربي

العمومية التأسيسية لـ «محطة الزور» أوائل العام المقبل

ذكرت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن الجهاز الفني للمشروعات والمبادرات قدم تصورا بالخطوات والإجراءات المطلوبة لتأسيس شركة محطة الزور باعتبارها شركة مساهمة عامة لوزارة التجارة والصناعة، لافتة إلى أن الشركة أوضحت في طلبها موعد إنجاز كل إجراء والخطوات المتبعة للإنجاز.

ولفتت الى أن الجهاز الفني وضع جدولا زمنيا بمقتضاه يتم الانتهاء من تلك الإجراءات، لافتة إلى أن الجهاز ووفق الطلب المقدم يأمل عقد الجمعية التأسيسية للشركة في أوائل 2012 بعد الانتهاء من فترة الاكتتاب وجميع الإجراءات الأخرى المتعلقة بالشركة.

وفيما يتعلق بتعيين مدير الاكتتاب، قالت المصادر ان الأمر سابق لأوانه وسيتم تحديده في اجتماعات اللجنة المسؤولة عن الموضوع فيما بعد.

● عمر راشد